

السلوك المدني والسلوك المواطناتي مطلب التربية الحديثة
-قراءة بحثية في رهانات المدرسة حول التربية على القيم-
Citizenship behavior and civic behavior
as requirements of modern education:
-An analytical research of readings on
educational values provided by school-

أقراد حسينة

جامعة الجزائر 3 (الجزائر)

agred.hassina@univ-alger3.dz

ملخص	معلومات المقال
تمثل تنمية السلوك المدني واحدا من الأدوار الأساسية التي تطلع بها المدرسة في المجتمعات المعاصرة التي تتجه أكثر فأكثر إلى الاهتمام بالفرد وبناء الإنسان عن طريق ترسيخ القيم الأخلاقية وقيم المواطنة لدى المتعلمين. تعتبر هذه الورقة البحثية دراسة تحليلية نظرية لموضوع التربية على السلوك المدني وعلى السلوك المواطناتي، نهدف من خلال متنها الإجابة عن الأسئلة التالية: ما مفهوم التربية على السلوك المدني؟ وما هي أسس وأهداف التربية على السلوك المدني؟ وكيف تساهم التربية على المواطنة وعلى القيم في تكوين وتأهيل الفرد ليصبح مواطنا صالحا؟	تاريخ الارسال: 2022/07/10 تاريخ القبول: 2022/07/30 الكلمات المفتاحية: ✓ السلوك المدني ✓ القيم ✓ المتعلمين ✓ المواطنة ✓ المدرسة
This research paper is a theoretical analytical study about f civic education and citizenship behavior. It is an attempt to answer the following questions : What is the concept of civic behavior education? What are the foundations and objectives of education with regard to civic behavior? How do citizenship education and values contribute to the formation and rehabilitation of the student in order for him to be a good citizen.	Received :10/07/2022 Accepted:30/07/2022 Keywords: ✓ Civic behavior ✓ Values ✓ Citizenship ✓ the learner ✓ The school.

❖ **مقدمة:** تعد المنظومة القيمية واحدة من الأطر المنظمة للمجتمع إلى جانب المنظومات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها، فالقيم بما تحمله من معايير للسلوك والأخلاق العامة للأفراد في حياتهم الاجتماعية، هي التي تؤسس للنظام العام وتشكل الإطار المنظم لجميع العلاقات الإنسانية، ومن هنا ينبغي تنظيمها وتعزيزها وغرسها لدى الناشئة من أجيال المستقبل.

يمكن القول أن التربية على القيم والمبادئ الأساسية أصبحت اليوم ضمن إحدى المتطلبات والرهانات الجادة بالنسبة لمؤسسات التربية. بهدف تكوين وتأهيل المتعلمين حتى يكونوا قادرين على الاندماج مع المجتمع، وفاعلين اجتماعيين، من خلال تبني السلوكيات الإيجابية الهادفة لخدمة الصالح العام والمجتمع، بتأدية مجموعة من الوظائف الإيجابية والسلوكيات المدنية الفعالة. وتشكل هذه الأخيرة محور الفلسفة التربوية الحديثة التي تستهدف بمناهجها وبرامجها ترسيخ قيم المواطنة، والسلوك المدني، واحترام الآخر، والسلوك الديمقراطي، وقيم حقوق الإنسان وغيرها من القيم الإيجابية التي تراهن عليها المجتمعات لبناء منظومة اجتماعية مترابطة ومتماسكة ومتطورة.

يمثل موضوع التربية على السلوك المدني أحد المواضيع التي تضطلع بأهمية بالغة داخل المنظومة التربوية، بالنظر لعلاقته البنوية بتطور المجتمع ومؤسساته، حيث تؤدي تنمية السلوك المدني إلى بناء علاقة ثقة متينة فيما بين أفراد المجتمع وبينهم وبين مؤسسات المجتمع ومؤسسات الدولة، وذلك برفع درجات وعي الأفراد بأهمية احترام الحقوق والواجبات القانونية والأخلاقية، وممارسة السلوكيات بمسؤولية واحترام الآخرين أفراداً ومؤسسات، وذلك انطلاقاً من المبادئ العامة التي تنظم الحياة المشتركة بين الأفراد، على أصول مبدأ قبول الآخر والتسامح، والحق في الاختلاف.

يستمد موضوع التربية على السلوك المدني وعلى المواطنة أهميته في المجتمعات والحضارات الإنسانية المعاصرة من الوعي المتزايد بالإنسان كقيمة في حد ذاته؛ ومكانة الفرد كأساس تنمية وتطوير المجتمع، كما برزت أهمية ترسيخ السلوك المدني مع تطور أهداف ودور مؤسسات التربية والتكوين في المجتمعات الحديثة، حيث أضحت شريكا اجتماعيا بامتياز يدعم سياسات الدولة واستراتيجيتها الوطنية لتنمية وتطوير الحياة الاجتماعية، في أفق بناء الإنسان المواطن الذي عليه تنمية الوطن وتحقيق نهضته.

هذا ويندرج الاهتمام العلمي بموضوع السلوك المدني والتربية على قيم المواطنة ضمن أهمية مكانة القيم في التغيرات والتحولات التي تشهدها المجتمعات في مسار تاريخها الاجتماعي، فالسلوك المدني شديد الارتباط بالمفاهيم الأصلية والمرادفات التي تعكس تطور سلوك الفرد في المجتمع تاريخيا وسياسيا، وذات الصلة بحقوق واسعة مثل القانون والأخلاق وقواعد السلوك وأنماط التربية، كالأخلاق الإنسانية والإيتيقا والتحضر؛ فهو مفهوم يستدعي مفاهيم أخرى عامة محورية كالديموقراطية والمواطنة والوطنية واحترام حقوق

الإنسان، والمدنية، والمجتمع المدني، والتربية على القيم، والتربية على المواطنة. فالسلوك المدني يعبر عن الفضائل الضرورية لتأهيل السلوك الفردي والجماعي بهدف تنشئة المواطن على الصلاح والفعالية والمسؤولية والانضباط والإخلاص للمجموعة الوطنية، وهو مؤشر على الوعي بالحقوق والواجبات.

تشكل هذه الورقة البحثية مقارنة نظرية لمحاولة إبراز دور التربية على المواطنة والسلوك المدني في تنمية سلوك المتعلمين مع إمكانية ترسيخ مبادئها الحقوقية لديهم، وبالتالي المساهمة في بناء شخصيتهم المتوازنة المتشعبة بحب الوطن، وجعلهم مواطنين صالحين وفاعلين إيجابيين داخل المجتمع.

ولمعالجة الموضوع ارتأينا الانطلاق من السؤال البحثي الرئيسي التالي: ما موقع وأهمية السلوك المدني والتربية على قيم المواطنة في التربية والتعليم؟

وقد تفرعت منه الأسئلة التالية: ما مفهوم التربية على السلوك المدني؟ وما هي معالم وأسس وأهداف التربية على السلوك المدني؟ وما هي أهمية التربية على القيم؟ وكيف تساهم التربية على المواطنة وعلى القيم في تكوين وتأهيل النشئ ليصبح مواطنا صالحا؟

لمعالجة الموضوع اعتمدنا المقاربة النظرية التحليلية، وقد قسمنا البحث إلى قسمين رئيسيين: يتعلق الأول بالمؤسسة التربوية وترسيخ السلوك المدني لدى التلميذ، ويتناول القسم الثاني أهمهم التربية على القيم ودورها في تكوين الأفراد (قيم المواطنة - قيم الديمقراطية وقيم حقوق الإنسان).

❖ **المؤسسة التربوية وترسيخ السلوك المدني لدى التلميذ:** يصدر المشروع التربوي عن توجه سياسي يحدد الغايات المراد الوصول إليها لتكوين إنسان ومجتمع الغد. ويستدعي هذا البعد المعياري (ما تجسده الغايات المنشودة) بعدا آخر لا يقل عن سابقه أهمية وقيمة، وهو البعد الإجرائي الذي يتمثل في الاستراتيجيات البيداغوجية والتقنيات العملية الكفيلة بتحقيق القرارات والاختيارات الكبرى. وهكذا يتضح مما سبق أن التربية "غير محايدة"، وتجسد الحقيقة السياسية. كما أنها "تمت بصلة إلى الحياة المدنية والعلائق الاقتصادية والاجتماعية".

علاوة على انكباب المدرسة على إكساب المتعلم القدرات المنهجية والتواصلية والثقافية حتى يكون عنصرا فاعلا داخل الفصل الدراسي وخارجه، فهي أصبحت، مع مر الزمن، تؤهله بفضل عنايتها بالجانب القيمي إلى تدبير الصراعات والتعامل معها بروح المسؤولية والتعاون، والحرص على صيانة الموارد الطبيعية والبشرية من الاجتثاث والاستئصال. وهذا ما يقتضى من المربين التركيز على التربية الأخلاقية أو المدنية لما لها من دور في ترسيخ القيم النبيلة داخل المجتمع، ودعم تعايش الثقافات وتفاعلها وانفتاح بعضها على البعض بطريقة إيجابية، والإسهام في تشييد حضارة جديدة مبنية، كما يرى آدم كورل Adam Curle، على "الإنسانية البيئية (Humanisme écologique)".

ويرى الداوي (2019) بأنه لا يمكن للمدرسة أن تصبح وسطا حافظا على المبادرة والإبداعية والنقد إن لم تتبن مقاربات وطرقا بيداغوجية بناءة ونشيطة وفعالة (على نحو الطريقة السوسيوبنائية، والطريقة التفاعلية، وعمل المجموعات، وبيداغوجية المشروع...). إن مثل هذه المقاربات وغيرها تراهن على اعتبار المتعلم القطب الأساس في العملية البيداغوجية، وإشراكه في اتخاذ القرارات الحاسمة التي تهم الحياة المدرسية، وإسهامه في الأنشطة التربوية التي تنمي قدراته الذهنية والمنهجية والتواصلية، وتزوده بالرصيد القيمي لفهم واجباته وحقوقه داخل الفضاء المدرسي وخارجه. ولا يمكن للمتعلم أن يتمثل قيما إيجابية ويمارسها في حياته مادامت المدرسة تركز ما يجانبها وينأوئها، وذلك على نحو استفحال مظاهر الإقصاء والتهميش والتمييز والغش والعنف. مع العلم أنه توجد عوامل خارجية (مثل الفوارق الطبقية) تؤثر سلبا في المسار الدراسي للمتعلم، وتشعره بدونيته، وتتنقص من قدراته، وتجعله يعاين البون العميق بين " قراءة الكلمات" و " قراءة الواقع".

❖ **مفهوم السلوك المدني:** يندرج مفهوم السلوك المدني حسب المجلس الأعلى للتعليم (2007) في شبكة مفاهيمية واسعة تتداخل فيها المعاني وتتعدد الدالات، وإذا كان هذا المفهوم بمكوناته السلوك والمدنية يحيل في نفس الوقت على الأخلاق الاتيقا (Ethique)، وإلى التمدن كحالة مجتمعية ترادف التحضر، فإنه يستدعي في الآن ذاته مفاهيم أخرى محورية مثل الديمقراطية، والمواطنة، والوطنية، واحترام حقوق الإنسان، والمدنية، والحس المدني، والتربية المدنية، أو التربية على المواطنة، أو التربية على حقوق الإنسان. لذلك تعكس المصطلحات المستعملة في مجاله الواسع و المرادفات التي يحيل عليها في أحيان كثيرة تطورا تاريخيا وسياسيا للمجتمع وكذا تحولا في القيم الأخلاقية و الإنسانية، فإذا كان الحس المدني مثال يعبر عن الفضائل الضرورية للسلوك الفردي والجماعي، فإن التربية على المواطنة تهدف إلى تحديد وفهم العلاقات القانونية التي تضبطها قوانين وتشريعات الدولة، بينما تسعى التربية على حقوق الإنسان إلى التعلق بالقيم الكونية للإنسانية جمعاء. و يشكل إذن، الحس المدني منظومة قيمية أخلاقية متكاملة تتراوح بين التشبع بقيم المواطنة والتمتع بالحقوق الأساسية والالتزام بالواجبات والتصدي الحازم للسلوكيات غير المدنية.

تشير المدنية حسب ما ورد في موقع 'معالم حول المواطنة' Repères sur la 'citoyenneté' et la 'formation a la citoyenneté' (2012) إلى المفاهيم التقليدية للتأديب والحضارة واعتبرت منذ القدم كشرط من شروط المشاركة في الحياة السياسية. السلوك المدني لا يتعارض مع قوانين المجتمع، وتعد المدنية إحدى شروط احترام القوانين، وتعد المدنية مفهوما وسيطا بين التحضر والمواطنة. يتجلى جانب الارتباط المفاهيمي بين المدنية والمواطنة في المشاركة النشطة للمواطن في الشأن العام، وما يتبع ذلك من

الاهتمام بالشؤون العامة، وتكوين قناعات معقولة ومستتيرة بخصوصها، وتشمل أيضا المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية.

يشير المجلس الأعلى للتعليم (2007) أنّ هناك إذن معنيان يعكسان تطور مفهوم: معنى عام يشمل واجبات المواطن ومسؤولياته في علاقته بالدولة من جهة، وبالمواطنين من جهة ثانية؛ ومعنى خاص يحدد الفضائل الضرورية الواجبة في تنشئة المواطن الصالح، المتمتع بالحس المدني والانضباط والإخلاص للمجموعة الوطنية. إن هذه المعاني التي ارتبطت بتطور المفهوم في الثقافات الغربية اليونانية واللاتينية والمعاصرة، تظهر بوضوح في مفهوم التربية في الثقافة العربية وفي التراث الإسلامي الديني والفكري. فهي تعني التأديب من جهة، والتهديب من جهة ثانية. فالتأديب هو توجيه الطفل نحو الانضباط والانتظام، أي تلقيه قواعد الضبط الأخلاقي الاجتماعي، أما التهديب فغايته طبع النفس البشرية بالفضائل الدينية والأخلاقية، وهي فضائل أخلاقية وعقلية في نفس الوقت. فغاية التربية الإسلامية هي توجيه السلوك الفردي من جهة، وتنظيم الحياة الاجتماعية من جهة ثانية.

يرى 'البيرتا' Alberta (2005) أنّ المفهوم التقليدي للتربية المدنية يركز على تكوين مواطنين صالحين ومطويعين، وقد توسع المفهوم ليشمل القضايا المرتبطة بتطور المجتمعات محليا ودوليا، كحقوق الإنسان، اللغة، القومية، العولمة، المساواة، التعددية الثقافية، والإدماج الاجتماعي واحترام التنوع، وكما يضم المساواة ومكافحة العنصرية في المناهج الدراسية. وفي الآونة الأخيرة، بدأ مفهوم التربية المدنية تتوسع أكثر لتشمل نقل المهارات والخبرات. وفي هذا الشأن تساعد البرامج التربوية والمناهج التعليمية القائمة على الاستطلاع ومراجعة الأدبيات ودراسة الحالة في تنمية القدرات المعرفية والتفكير النقدي المرتبط بالمواطنة النشطة والتشاركية.

تعتبر التربية المدنية حسب حمدان (2015) في "الجوهر تربية سياسية تعد الأفراد والجماعات أينما وجدوا للقيام بواجباتهم أحرارا مواطنين عن طريق صقل الفضائل الأخلاقية والمعارف والمهارات الضرورية لمشاركتهم في القرارات والفعاليات اليومية للمجتمع.

ووفق رستم (2001) فالتربية على السلوك المدني بمفهومها الواسع: "عملية تهدف إلى توعية الفرد بحقوقه وواجباته الإنسانية وتنمية قدراته على المشاركة الفعالة في بناء المجتمع ومؤسساته وتحمل المسؤولية وتقدير إنسانية الإنسان، وتكوين اتجاهات إيجابية نحو الذات ونحو الآخرين وتمثل مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان والانفتاح على الثقافات العالمية والمشاركة الإيجابية في الحضارة الإنسانية".

ومن جهة قاسم (2006) فالتربية على السلوك المدني تعني: "الإعداد للمواطنة الواعية والفعالة والمسؤولية والأخلاقية بمستوياتها المحلية والقومية والعالمية في إطار من حقوق ومسؤوليات المواطنة الديمقراطية، وما يستلزمه ذلك الإعداد من اكتساب مبادئ ومعارف ومفاهيم وتنمية لقيم وميول واتجاهات ودعم لمهارات وقدرات وسلوكيات تصب جميعها في اتجاه تحويل المواطن من حالة المواطنة بالقوة إلى حالة المواطنة بالفعل". أمّا من جهة سحبان (2007) فيعد مفهوم السلوك المدني مفهوما متاخلا مع مفهوم المواطنة، بل يمثل تطبيقا لها باعتباره "ممارسة المواطن لحقوقه في احترام للجماعة التي ينتمي إليها ولقوانينها وأداء ما يقتضيه ذلك من واجبات، خدمة للمصلحة العامة وأسلوب للعيش يقوم على احترام الآخرين والتعايش معهم". ويرى (ابراهيم، 2000) انه قد تبلورت العلاقة بين مفهوم السلوك المدني والمواطنة في المفهوم الحديث للدولة القائمة على مبدأ المواطنة، و السلوك المدني ما هو إلا واجهة عملية للمواطنة، فالمواطنة كما عرفها 'نيومان' هي "المواطنة هي القدرة على أن يمارس الفرد تأثيره في الشؤون العامة".

يرى الكواري (2004) أنّ مفهوم المواطنة حسب دائرة المعارف البريطانية يشير إلى وجود «علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة، وأنها تسبغ المواطن حقوقا سياسية كحق الانتخاب وتولي المناصب العامة». والمواطنة حسب خضر (2006) مفهوم شديد الارتباط بالسلطة إذ هناك اختلافات أن يكون الفرد كمواطن في الدولة وبين أن يكون فيها مجرد إنسان، ولكي يكون مواطن في الدولة فالأمر يستلزم ضرورة أن يكون على درجة من الوعي بان يعيش وسط جماعة تحكمها العديد من القوانين والمعايير، هذه المعايير بمثابة القوة إلى جانب السلطة وعلى الفرد المواطن أن يلتزم بها.

تبرز العلاقة الوطيدة بين مفهوم السلوك المدني والمجتمع المدني حسب مفتي (2014) فيما يتصل بالبعد التشاركي، فالمجتمع المدني يمثل كافة الأنشطة التطوعية التي تهدف إلى تحقيق مصالح وأهداف مشتركة للأفراد المنخرطين فيها، وتشمل العديد من المنظمات غير الحكومية والمنظمات غير الربحية مثل النقابات المهنية، والمنظمات الخيرية، والدينية، وجمعيات حقوق الإنسان والجمعيات النسائية وغيرها. والمجتمع المدني ليس مجموعة مؤسسات جامدة بل هو إطار فكري يمثل قيما اجتماعية موجهة ومؤطرة للعمل السياسي داخل الدولة مبنية على قواعد العمل الديمقراطي المبني على التعددية الفكرية والسياسية والتي تعني الحق المشروع في الاختلاف.

من أهم وظائف المجتمع المدني إشاعة ثقافة مدنية ترسي في المجتمع احترام قيم النزوع للعمل التطوعي والعمل الجماعي، وقبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخر وإدارة الخلاف بوسائل سلمية في ضوء قيم الاحترام والتسامح والتعاون والاحترام والتنافس والصراع السلمي.

يرتبط مفهوم السلوك المدني وفق المجلس الأعلى للتعليم (2007) بأنماط التربية والقانون والأخلاق وقواعد السلوك، ومن مظاهر ممارسة السلوك المدني بطريقة فعالة احترام الآخر وتقبل الاختلاف معه، والوعي بالحقوق والواجبات وضرورة الالتزام بالقوانين والمشاركة في تنمية المجتمع عن طريق التحلي بالسلوكيات المدنية، إجمالاً يتحدد مفهوم السلوك المدني من خلال مستويين يعكسان تطور مفهوم السلوك المدني: "معنى عام يشمل واجبا المواطن ومسؤولياته في علاقته بالدولة من جهة وبالمواطنين من جهة ثانية، ومعنى خاص يحدد الفضائل الضرورية الواجبة في تنشئة المواطن الصالح المتمتع بالحس المدني".

تهدف التربية المدنية إلى بناء شخصية المواطن بهدف إقامة علاقة حسنة بين المواطن والدولة خدمة لتنمية وتطوير المجتمع والحفاظ على المكتسبات الوطنية، فالمواطن المدني والصالح هو الذي يمتلك المعرفة والمهارات وقيم المشاركة الواعية والمسؤولية والفعالة في الحياة المدنية الاجتماعية والسياسية والمشاركة في صنع القرار والمساهمة في إدارة الشأن العام، ما من شأنه إرساء مبادئ الديمقراطية، عبر تعزيز عضوية الفرد الفعالة في المجتمع.

❖ **تجليات مفهوم السلوك المدني:** أشار المجلس الأعلى للتعليم (2007) أن السلوك المدني سلوك مكتسب قابل للتطور عن طريق التنشئة المجتمعية والتربية المدنية، وهو حاضر بتجلياته ومظاهره في مختلف أوجه العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع وبينهم وبين مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع المدني؛ يتجلى مفهوم السلوك المدني أساساً في:

- ✓ احترام الفرد لمبادئ ومقومات وثوابت مجتمعه ووطنه وهويته وأرضه وبيئته؛
- ✓ إدراك الفرد لوجوده كعضو داخل جماعة (الجماعة بمفهومها الواسع الحديث التي تبدأ بالأسرة وتنتهي بالمجتمع الإنساني)؛
- ✓ استحضار الوازع الأخلاقي؛
- ✓ الالتزام بالواجبات واحترام الحقوق؛
- ✓ اعتماد مبادئ العدالة والديموقراطية والإنتاجية والتضامن اجتماعيا وسياسيا وتربويا؛
- ✓ ممارسة الحرية في إطار المسؤولية؛
- ✓ احترام الأفراد والجماعة لمبادئ وقيم حقوق الإنسان؛
- ✓ المشاركة في الحياة العامة، والاهتمام بالشأن العام.

وبشكل عام تتجلى تنمية السلوك المدني في إكساب أفراد المجتمع بطريقة عملية وفعالة مبادئ السلوك الاجتماعي في البيت والمدرسة والشارع والأماكن العامة وعند ممارسة المهنة، وكذلك مبادئ احترام الغير وتقبل رأيه ومساعدته والتضامن معه وتجنب إلحاق الضرر به، وذلك بخلق ضمير اجتماعي لدى كل

مواطن يستند إلى قيم التعاون والعدالة والديموقراطية وحب الوطن والغيرة عليه وتوظيف كل الطاقات لبنائه ورفعته لأداء رسالته الحضارية كجزء من الحضارة الإنسانية.

حسب Alberta (2005) فإنّ هناك العديد من الأبحاث حول البيئة المدرسية والتي تشير إلى أن التربية على السلوك المدني وعلى قيم المواطنة تحمل الكثير من الايجابيات غاية في الأهمية تنمي قدرات التلميذ و تعزز الثقافة المدرسية والمجتمعية فيجملها.

تتمثل الأهداف الرئيسية للتربية على السلوك المدني فيما يلي:

- ✓ خلق جو من الاحترام في وسط المتعلمين للذاتهم وللآخرين أيضا.
- ✓ تحقيق جودة المواطنة الحقّة أو التطبيقية.
- ✓ تحسين الأداء والتحصيل الدراسي للتلميذ.
- ✓ تعزيز العلاقات الشخصية.
- ✓ تطوير الانضباط الذاتي.
- ✓ حصر المشاكل السلوكية في الوسط المدرسي.
- ✓ التوجه أكثر نحو المدرسة الآمنة.
- ✓ نشر الثقافة المدرسية الإيجابية.
- ✓ صقل المهارات الوظيفية للمتعلمين.

❖ **أهمية التربية على القيم في المناهج التعليمية:** تزداد أهمية تلقين القيم وغرسها حسب العماري (2020) في عالم اليوم المتغير والمتقلب، الذي بدأ ينسلخ عن القيم الأصيلة، لعدة أسباب أهمها اتسام المجتمعات عامة منها تطور أساليب الحياة، وتغير العادات الاجتماعية، وظهور اهتمامات جديدة لدى الأفراد، وتراجع في ادوار أهم مؤسسات الضبط الاجتماعي الدينية والعرفية والقانونية منها. وغيرها من العوامل التي ساهمت بشكل أو بآخر في تراجع الاهتمام بالقيم في حياة الأفراد والمجتمعات لاسيما العربية منها التي كانت خلال المراحل السابقة تمجد القيم الإسلامية وتعزز بها، إلا أنها أصبحت اليوم عرضة للتهديدات الأخلاقية والاجتماعية التي تمس سلامة الأمن المجتمعي والأمن الثقافي، خاصة مع التدفق الراسي للمعلومات والمضامين الاتصالية عبر مختلف وسائل التواصل الحديثة التي أحدثت ثورة في مجال تلقي واستخدام هذه الوسائط التي تتجر عنها تأثيرات عميقة على السلوك والفكر أكثرها سلبية للأسف لاسيما على الفئات الشبانية الأكثر تعرضا والأقل إدراكا لمخاطر هذه المضامين المبهرة. من هذا المنطلق وجب التأكيد على دور المدرسة والمؤسسات التعليمية في تقوية البنية القيمية لدى التلميذ.

يعمل النظام التربوي على نقل القيم والمعتقدات الخاصة بالمجتمع بصرف النظر عن طبيعة النظام السياسي المتبع في تلك الدولة، سواء كان المجتمع ديمقراطياً أو تسلطياً، إذ يؤثر نوع الحكم فقط في التغذية الراجعة التي يمكن من خلالها التأثير في النظام السياسي والقيمي للمجتمع. فالإرادة السياسية لتحقيق التربية الرشيدة أمر جد مهم وأساسي بل يعتبر من أولى الأولويات. فالقرارات السياسية الحاسمة في تهئى الفضاء اللائق بالتربية والتعليم والتكوين قد تكون أولى من وضع البرامج والمناهج، وقد يقول البعض أن كثيراً من الأفراد تعلموا على الحصر وبالعصي، نعم، لكن الوضع يختلف بين اليوم والأمس، والاختلاف يتضح من خلال رغبات وميولات الأفراد وحاجاتهم.

إن القيم تقوم في نفس الإنسان بالدور الذي يقوم به ربان السفينة يجريها ويرسيها كما يشاء، ففهم الإنسان على حقيقته يتوقف على معرفة القيم التي تمسك بزمامه وتوجهه، واقع أنه إذا كان ثمة شيء أصبح الإنسان المعاصر في أشد الحاجة إليه، فما ذلك الشيء سوى الوعي الأخلاقي الذي يوقظ إحساسه بالقيم. من أجل ذلك، تعد القيم ضرورية لتحقيق السعادة للفرد والمجتمع، وتنظيم سلوك الناس، مما ييسر العيش الهادئ الكريم ويحفظ الحقوق، ويمنع الطغيان والاعتداء، فهي تعمل على تحقيق المجتمع المتعاون على الخير، وتجعل المسؤولية بين الفرد والمجتمع تبادلية وتضامنية ومتوازنة، تحفظ للجماعة مصلحتها وقوة تماسكها، وللأفراد حريته، وبدون القيم تنحط الجماعة البشرية إلى مرتبة الحيوانية، وللتدليل على ذلك يمكن أن نتصور مجتمعاً خالياً من الصدق والأمانة والإخلاص والعطف على العاجز والفقير وحب الخير، الشك أن هذا المجتمع لا يمكن أن يستقيم له أمر من دون وجود تربية على قيم وأخلاق.

❖ المدرسة ومطلب التربية على قيم المواطنة والديمقراطية: أشار المجلس الأعلى للتربية

والتكوين والبحث العلمي (2017) أن القيم هي مجموع المعايير والمحددات التي تعمل على توجيه رغبات واتجاهات وسلوكيات الفرد، وتوجه اختياراته وتفضيلاته بشأن ما سينتهجه من سلوك ومواقف المقبولة منها والمرفوضة، الصائبة منها والخاطئة، الخيرة منها والشريرة في مرجعية ثقافية وحضارية ودينية معينة. التربية على القيم هي في الأساس تنشئة الأفراد وفق معايير وضوابط تأهلهم ليكونوا مواطنين صالحين، فاعلين في المجتمع، وإيجابيين بما تزودهم منظومة القيم من قيم العدل والسلم والمساواة واحترام الآخر والتعايش معه. تعد التربية على القيم أحد المداخل الأساسية للمدرسة الحديثة.

ومنه فإن، مفهوم القيم في التربية والتعليم يشمل العملية التي يتم من خلالها نقل القيم الأخلاقية والاجتماعية إلى المتعلمين بهدف تنمية جميع جوانب شخصيتهم المعرفية والوجدانية، من أجل ترسيخ القيم الاجتماعية والإنسانية، وبغية تكوين وتأهيل الطفل ليتحلى بالسلوك الصالح والمستقيم، بما يخدم مجتمعه عن طريق المشاركة وتحمل المسؤولية والإنتاج والإبداع.

من هنا، لا يمكن للمدرسة أن تؤدي وظيفتها الحديثة إذا لم تتكفل بوظيفتها الأسمى في تكوين الفرد وتأهيله للمواطنة التشاركية. من خلال تهيئة المتعلم للقيام بأدوار وتحمل مسؤوليات في الحياة الاجتماعية العامة كعنصر فعال وإيجابي ومؤثر، بإمكانه المشاركة في تدبير شؤون الجماعة، والقيام ببعض المبادرات التي تنصب في إطار المصلحة العام للمجتمع، يستدعي هذا الأمر إشراك التلميذ وإدماجه ضمن برنامج تربوي تكويني يتيح له فرصة النهوض بمسؤوليات داخل القسم الدراسي وخارجه، وأيضا تمكينه من إبداء الرأي بكل حرية في الاجتماعات والمجالس الإدارية التعليمية كمجلس القسم مثلا.

وحول أهمية ومكانة منظومة القيم في التربية، ووفق ما ورد في تقرير المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي للمغرب على سبيل المثال، حول "التربية على القيم بالمنظومة الوطنية للتربية والتكوين والبحث العلمي"، تكتسي منظومة القيم والتربية عليها أهمية خاصة ما جعلها في صميم انشغالات الدولة وفي صلب النقاش العمومي حول المدرسة وأدوارها الاجتماعية والثقافية والتأهيلية، كونها تمثل أحد مداخل تكوين وتأهيل الرأسمال البشري وتنميته بشكل مستدام وفرصة موصولة لمساءلة وتعميق النظر في قدرة المنظومة التربوية على التنشئة والإدماج القيمي، وكون تعزيز التربية على القيم يعد رافعة للاضطلاع الأمثل بمختلف وظائف المنظومة التربوية، والارتقاء بجودتها على المستويات التنظيمية والمؤسسية والبشرية والتربوية والمادي، إضافة إلى كون التربية على القيم لا تهتم بميادين التعليم والتكوين والتأهيل والبحث فقط، بل تمتد أيضا إلى عمق التنمية البشرية والبيئية. وهو ما تؤكد التقارير الوطنية والدولية حول التنمية البشرية حينما تعتبر أن تعزيز المنظومة القيمية، بكامل أبعادها الأخلاقية والسياسية والحقوقية والبيئية، لدى الأفراد والجماعات والمؤسسات الاجتماعية، يشكل أحد المسارات القوية والوازنة في الرفع من مؤشرات النمو الاقتصادي، وتحسين أوضاع الأفراد، والارتقاء المستمر بمؤشرات التنمية البشرية والبيئية فيفي علاقتها للإنصاف والمساواة، وتحقيق الديمقراطية، ومحاربة التهميش والهشاشة.

ووفق الكواري وآخرون (2004) تمثل المواطنة من الناحية السياسية العضوية في جماعة سياسية ما، فالمواطنة هي "عضوية كاملة في دولة أو في بعض وحدات الحكم تؤكد حقوق المواطنين كحق الانتخاب وتولي الوظائف والمناصب العامة، وعليهم بعض الواجبات كدفع الضرائب والدفاع عن بلدهم".

تأسيسا على ما سبق، التربية على المواطنة هي ترسيخ القيم وقواعد السلوكيات العامة تمثل المشترك الجامع بين المواطنين المتصلة بقيم المجتمع وثوابته وفلسفته في الحياة، وهي تشمل حب الوطن والتعلق به، وممارسة الحقوق والواجبات في إطار منظم قانونا وسياسيا يضمن هذه الممارسة والمشاركة الفعالة للمواطن في اختيار الحكم وصنع القرار وبناء الدولة وتطوير المجتمع. والمواطنة بالمفهوم القانوني متصلة بفكرة المواطنة الحقوقية المرتبطة بالسيادة الوطنية وبالدولة القومية الحديثة بعد القرن العشرين، تتأسس على الانتماء لجنسية معينة وسلطة وطنية تحكم باسم الشعب وبالتالي لا وجود للمواطنة إلا بانتماء الفرد إلى

أمة أو مجموعة بشرية ما في بقعة جغرافية معينة، يستوجب عليه القيام بمجموعة من الواجبات كاحترام النظام العام والحفاظ على أمن الوطن والمحافظة على الممتلكات العامة. والمواطنة بهذا المعنى تتضمن التزامات أخلاقية واجتماعية تجاه المجتمع والأمة، وللمواطنة بعدا آخر يتعلق بالتمتع بالحقوق كحق الأمن والسلامة والتعليم والصحة والخدمة العمومية وحرية التعبير والمشاركة السياسية.

تمثل الإدارة المدرسية محورا مهما غير حيادي في تحقيق أهداف التخطيط التربوي حول التربية على المواطنة، ويتحدد دور المدرسة في ترسيخ قيم المواطنة من خلال وعي الإدارة تربوية بأهمية مفهوم التربية الحديثة، وممارسة الأساليب الديمقراطية في قيادة المدرسة نحو الفعالية، وخلق بيئة تعليمية فاعلة من خلال نسج علاقات تواصل إنسانية وتربوية مع المعلمين والمتعلمين على حد سواء. فالتربية على المواطنة تتأسس على وجود إدارة تربوية واعية ومسؤولة مدركة لوظيفتها. كما أن تكريس المواطنة في المؤسسة التربوية يحتاج إلى رؤية واضحة متبصرة واسعة الآفاق وتخطيط استراتيجي وكفاءات في التنفيذ من قبل القائمين على إدارة المدرسة.

❖ **أولاً- معالم وأهداف التربية على المواطنة:** ترى قلادة (1998) أنّ المواطنة ترتبط بوعي الإنسان بوجوده داخل وطنه، على أنها أصيل في بلده ليس مجرد مقيم يخضع لنظام معين، هذا الوعي بالمواطنة يعتبر نقطة البدء في تشكيل نظريته لنفسه ولبلاده ولشركائه، فعلى أساس المشاركة يكون الانتماء للوطن من خلالها تأتي المساواة... وللمواطنة ثلاثة أركان: الانتماء للأرض، المشاركة والمساواة. وأشار العماري (2020) بأنه يمكن تحديد معالم التربية على المواطنة التي تتمثل في أن يكون لدى الأفراد الثقة في هويتهم، وأن يعملوا من أجل تحقيق السلم وحقوق الإنسان والديمقراطية في مجتمعهم، وذلك من خلال:

- تحمل المسؤولية الاجتماعية وإدراك أهمية الالتزام المدني.
- دعم التضامن والعدالة على المستوى الوطني وعلى المستوى الدولي .
- احترام الموروث الثقافي وحماية البيئة.
- احترام الاختلافات بين الناس سواء أكان سببها الجنس أم العرق أو الثقافة.
- التعاون من أجل معالجة المشكلات وتحقيق العدالة والسلام والديمقراطية.

❖ **ثانياً- أهداف التربية على المواطنة:** حسب العماري (2020) تسعى التربية على المواطنة إلى تحقيق أهداف وغايات نبيلة تنعكس على الفرد والمجتمع، باعتبارها عملا قيما تقوم به المؤسسة التعليمية من أجل بناء وتكوين وتأهيل شخصية المتعلمين ليكونوا قادرين على الاندماج في المجتمع. وعلى سبيل المثال يمكن ان تتلخص التربية على المواطنة وفق الكتاب الأبيض لوزارة التربية الوطنية للمغرب لعام 2000، تتلخص في "المجهود الذي تساهم به المدرسة لتكوين الإنسان/المواطن الواعي والممارس لحقوقه

وواجباته تجاه ذاته وتجاه الجماعة التي ينتمي إليها. والتربية على المواطنة هي بالأساس تربية على المبادرة والمسؤولية والاستقلالية، وهي لا تعد فقط الجيل الصاعد لممارسة مواطنة نشيطة متى بلغ سن الرشد، بل تنمي لديه، إذا ما عبئت الوسائل المناسبة (طبيعة البرنامج، نوعية الأنشطة، نوعية الاستراتيجيات التعليمية...) القدرة على أن يكون في كل سن، وفي كل لحظة مواطنا بكل المقاييس.

يتمثل الهدف العام من التربية على المواطنة في إعداد المواطن الصالح الذي يعرف حقوقه ويؤدي واجباته تجاه مجتمعه والقادر على مواكبة متطلبات الحياة المستقبلية، ويمكن تلخيص مجمل الأهداف الفرعية في ما يلي:

- ✓ التعرف على القضايا العامة التي يعاني منها المجتمع.
- ✓ فهم الأفراد للنظام التشريعي في مجتمعهم واحترام وتقدير القوانين والأنظمة.
- ✓ التعرف وفهم الأفراد لحقوقهم وواجباتهم.
- ✓ تعليم الأفراد القيم وأهمية مشاركتهم في القرارات السياسية.
- ✓ تزويد الأفراد بفهم إيجابي وواقعي للنظام السياسي في مجتمعهم.
- ✓ احترام دستور الدولة.
- ✓ الإيمان بالمساواة بين الجنسين.
- ✓ فهم الحاجة للخدمات الحكومية والاجتماعية.
- ✓ معرفة وسائل المشاركة في النشاطات الوطنية والقومية.
- ✓ تحقيق المدارس الأمانة من خلال السلوكيات المدنية.
- ✓ الإيمان بالمساواة بين أفراد الشعب الواحد، وبين شعوب الأرض.
- ✓ توجه الأفراد في المجتمع نحو المواطنة الصالحة.
- ✓ الالتزام بمبادئ الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية.
- ✓ تشكيل الثقافة الإيجابية في المدارس، واكتساب الثقافة السياسية الملائمة التي تجعل المواطن قادرا على أداء دوره السياسي بوعي ومسؤولية.
- ✓ الاعتزاز والانتماء والولاء للأمة الإسلامية والعربية.
- ✓ إدراك أهمية التحصيل الدراسي الأكاديمي المرتفع.

❖ **قيم الديمقراطية في المنهاج التعليمي:** تعبر الديمقراطية عن مفهوم تاريخي عرف تطورات عدة في سياق تطور المجتمعات عبر العصور، والمعلوم أن فكرتها الأساسية تقوم على حكم الشعب واختيار الشعب وممارسة الرقابة على الحكومة والمشاركة في صنع القرار السياسي. يتطلب التحول الديمقراطي في أي مجتمع وجود نسق ثقافي ينعكس في أنماط السلوك والعلاقات والتفاعلات بين الدولة وأفراد المجتمع،

وبين الأفراد والقوى السياسية والاجتماعية ومختلف الهيئات والتنظيمات المجتمعية، فالبناء الديمقراطي يتطلب توفر أسس ضرورية مؤسساتيا وثقافيا وسلوكيا. ويعد التحول الديمقراطي في المجتمعات المعاصرة خصوصا العربية منها مطلبا شعبيا وجماهيريا أساسيا في ظل التطورات التي يشهدها العالم سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، لا شك أن الدعوة للتحديث السياسي تعبر عن أهداف وتطلعات غالبية أفراد المجتمع في بناء دولة وطنية حديثة عمادها المواطنة المتساوية وحرية التعبير والتداول والديمقراطية التشاركية والتعددية، كما أن التحول الديمقراطي يرتبط بوجود قيم اجتماعية سامية أساسها المشاركة والتسامح والحوار والاختلاف ونبذ العنف.

نرى انه من المهم إذن، إبراز الدور الذي يمكن أن تلعبه مؤسسات التربية والتعليم في عملية التحول الديمقراطي والتأكيد على توظيف العلم بما يخدم المجتمع والإنسانية وتمكين المؤسسات التربوية من المساهمة في الرقي بالمجتمع وخدمة الفرد والمجتمع.

حسب محمد الداوي، يرى أوليفيروبول أن الديمقراطية لا تعلم إلا في الوسط الديمقراطي. وهذا يتطلب ديمقراطية الدولة والمؤسسات. ولا يعنى بالديمقراطية اضطلاع المواطنين بالتصويت إبان الاستحقاقات الانتخابية فحسب، وإنما إشراكهم في التسيير والحكم والمراقبة، وتمتعهم بحقوقهم الفردية وفي مقدمتها حرية التعبير. وفي إطار سيرورة هذه الديمقراطية الشاملة التي تمس القطاعات جميعها، تؤدي المدرسة، فضلا عن وظيفتها التكوينية، دورا كبيرا في التنشئة الاجتماعية. ويُتوخى من خلالها تعويد المتعلم على " التعايش مع غيره في إطار احترام القوانين الاجتماعية المشتركة والإسهام في ترسيخ قيم العدالة والحرية والمسؤولية". كما يعنى بالتنشئة، أيضا، إعداد المتعلمين إلى تحمل أدوارهم الاجتماعية في المستقبل. وهذا ما يحتم على المدرسة تطوير قدراتهم على الإبداعية والمشاركة والنقد واحترام رأي الآخر وثقافته، وحفزهم على اتخاذ القرارات وتبني المبادرات والتعبير عن مواقفهم دون قيد وتحفظ. ينبغي تعزيز أواصر التواصل والتعاون بين المدرسة ومحيطها الاجتماعي والثقافي والبشري والطبيعي. ولا يُتوقع من هذا الانفتاح تحقيق الجودة البيداغوجية وإنما، أيضا، جعل المؤسسة التعليمية تسهم في التنشئة الديمقراطية والاندماج في الحياة العامة. وهذا ما يقتضي منها فتح أبوابها " أمام الفاعلين التربويين والأكاديميين وهيآت المجتمع المدني، مع التزام صريح بانخراطها في الدينامية الدولية الداعية إلى جعل المتعلم مدخلا لترسيخ قيم الديمقراطية وثقافة حقوق الإنسان".

يرى أرسطو أن الفضيلة ليست معرفة أو ملكة طبيعية، وإنما هي عادة تُكتسب من خلال ما يماثلها من أعمال. ومن ثمة تبدو أهمية التربية الأصلية التي لا تسعى إلى تطويع الإنسان وتدجينه وشحنه وإنما إلى تكوين إنسان راشد مثقف ومستقل. وبالتركيز على التكوين عوض التلقين نتأكد من مصداق القول الشهير " التعلم بالعمل (doing by learning)". فمن خلالها يتضح أن " الفضيلة لا تلقن وإنما تكتسب بواسطة

الأنشطة والأعمال والتجارب التي يضطلع بها الإنسان. ومن مهمات المدرسة أسوة بباقي الأوساط التربوية توعية المتعلم بالقيم النبيلة وحفزه على التحلي بها في سلوكه وممارسته. وبالمقابل، فهو يكتسب المنة لتفادي الرذيلة بما لها من خطورة على تكوينه وحياته ومحيطه العائلي والاجتماعي. وهناك من يشكك في وظيفة المدرسة لعجزها عن تكوين إنسان ديمقراطي أو مواطن صالح. فعلى الرغم من استهدافها القيم النبيلة فهي تجد مصاعب لتحقيقها على الوجه الأحسن، وذلك نتيجة تدخل عوامل كثيرة تحول دون الوصول إلى النتائج المنشودة. وهذا يجعل ما يتلقاه المتعلم ضرباً من المثالية لكونه يعاين في حياته وتجارب ما يناقضه ويناقضه.

بيداغوجيا، لا يمكن للتربية على القيم أن تؤدي وظيفتها على الوجه الأحسن إلا في وسط يتبنى الديمقراطية سلوكاً وممارسة. ولذا ينبغي للمدرسة تفادي أساليب العقاب والإهانة والوصم، وإعطاء الكلمة للمتعلّم للتعبير عن آرائه بحرية، وضمان مشاركته في بناء الدرس وإعداد الأنشطة الموازية. فبفضل مشاركته في أداء أدوار داخل المدرسة وخارجها يصبح للديمقراطية معنى. وفي السياق نفسه، يجب على المجتمع أن يعطي للمتعلّمين أمثلة مشجعة تحفز على ممارسة الديمقراطية والإسهام في تجسيدها وتكريسها. لكن عندما تصبح وسيلة لترقي النخب وتحقيق أغراضها الشخصية، وتتافسها على شغل مواقع متقدمة في التراتبية الاجتماعية، فهي تؤدي إلى نتائج سلبية مناقضة لأهدافها النبيلة. وهذا ما ينعكس سلباً على تكوين المتعلم والمراهنة على إعداد له ليكون مواطناً صالحاً ومساهماً في تنمية بلاده. إنه في هذه الحالة سيقتصر القيم المنشودة مجرد شعارات جوفاء لتحقيق المصالح الشخصية. وهو ما يحفز على إضفاء الشرعية على كل الأعمال المذمومة (على نحو الغش في الامتحانات) سعياً إلى تحقيق مآربه ولو بالطرق غير المشروعة والمستحبة (العمل بمبدأ المثل الشهير: الغاية تبرر الوسيلة).

بالإضافة إلى ضرورة تطبيق نموذج المثلث التفاعلي، فقد كان فديريكو مايور "Federico Mayor"، خلال سنوات عديدة، يلح على أهمية وملاءمة المثلث التفاعلي (triangle interactif) (السلم والديمقراطية والتنمية) في تقدم الشعوب وتعايشها في وئام وطمأنينة. "لا وجود لسلم مستدام دون ديمقراطية وتنمية. ولا وجود لديمقراطية مبنية على حقوق الإنسان دون سلم وتنمية. ولا تنمية ذات بعد إنساني دون سلم وديمقراطية". وعوض أن يسير العالم في هذا الاتجاه، فهو ينحو أكثر إلى التفرقة والتمزق والتناحر، مما يغذي النزاعات والصراعات بين الشعوب والأمم، وينمي مشاعر الحقد والكراهية بين الأفراد. وهذا ما يحتم بناء السلم بوصفه شأناً ثقافياً للتخلي إلى الأبد عن التسلح، وزرع قيم نبيلة في أذهان الناس، واستئصال الظلم والحيث. "إن عدو السلم ليست الحرب، وإنما الظلم. ولا يمكن تحقيق سلم حقيقي ومستدام إلا بإقامة العدل". أورد في: الداهي، (2019).

❖ التربية وتشكيل المنظومة القيمية للأفراد قيم حقوق الإنسان والتسامح: أشار

الداهي (2019) بأنه شهدت المجتمعات البشرية تطورات عديدة عبر العصور لاسيما بعد الحربين العالميتين، حيث شهد العالم تأسيس نظام دولي جديد تنتظم فيه الدول وتتسج علاقات دولية موسعة، توسعت معها دائرة الممارسات السياسية ومنها القيم العالمية السامية المعترف بها في المواثيق والمعاهدات الدولية في مقدمتها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فتعولمت عديد المفاهيم والقيم كمفهوم المواطنة العالمية، والتسامح واحترام الاختلاف والتنوع الثقافي بين مختلف الأجناس واللغات والثقافات، ويعد مبدأ المساواة واحترام حقوق الإنسان أساس المواطنة العالمية العابرة للأوطان التي تشمل جميع المجتمعات الإنسانية، وهي مواطنة كونية تتجاوز حدود الدولة والوطن وتتسع فيها دائرة الحقوق والواجبات إلى خارج الدولة الوطنية. كما ترتبط المواطنة العالمية بجملة من القيم منها الوعي البيئي ومسؤولية الحفاظ على البيئة عالميا، وقيم الديمقراطية الكونية، والتعددية الثقافية، وحماية حقوق الأقليات وحقوق الاختلاف العرقي والاثني واللغوي، ومناهضة التطرف والإرهاب.

لعل ما يلفت النظر في العقد الأخير هو تراكم الأدبيات التربوية والبيداغوجية التي تعنى بثقافة حقوق الإنسان، ويشير محمد الداهي إلى أن ما حفز الفاعلين التربويين على الاهتمام بنشر الثقافة الحقوقية وقيمها هو تزايد موجات الإرهاب والتعصب والانغلاق بما تحمله من أخطار تهدد استقرار البلاد وتزعزع أمنها وطمأنيتها. وإثر وقوع بعض الأحداث الإرهابية المؤسفة، تداول الفاعلون التربويون والمتقنون، من خلال نقاشات عمومية ومفتوحة، في أمر مراجعة المناهج التعليمية والتربوية تقاديا لكل ما يمكن أن ينمي مظاهر التطرف والتعصب، وتعزيزا لكل ما يمكن أن يدعم ويرسخ قيم التسامح والمشاركة الإيجابية والصالح والانفتاح. وتتخذ ثقافة حقوق الإنسان صبغة احتفالية وموسمية. فهي تصبح، بين الفينة والأخرى، ملحة لبواعث سياسية، ولتخليد أيام ذات دلالة عالمية (على نحو الاحتفاء باليوم العالمي للمرأة أو باليوم العالمي لحقوق الإنسان)، أو للتدديد بأحداث مؤسفة (الأحداث الإرهابية في المغرب أو القتل الجماعي للمدنيين في فلسطين والعراق). ورغم موسمية هذه الأنشطة، فهي، في مجلها، تراهن على توعية المتعلم بالأخلاق الفاضلة، والتشبث بالمواطنة، وقيم التسامح والتضامن، وحفزه على المشاركة في تظاهرات ثقافية ومعارض فنية ووقفات تضامنية سعيا إلى تربيته على قيم الكرامة والحرية والمساواة، وتعزيز ممارسته للمواطنة الكاملة، والإسهام في نهضة الوطن ورقية. في تساوق مع النقطة السابقة، نلاحظ مدى تعثر تعميم تطبيق منهاج التربية على حقوق الإنسان على جميع المؤسسات التعليمية في المغرب. فرغم صدور مذكرة في هذا الصدد (تحدد الأهداف والمواصفات والمبادئ العامة لإنجاز درس حول أحد المفاهيم الجوهرية لحقوق الإنسان)، فهي لم تخضع للتجريب إلا في نطاق محدود وفي فترة زمنية قصيرة، ولم تصبح موضع مساءلة ومناقشة لتبين نتائجها، والتدخل لتصحيح مكامن قصورها، وتجاوز المعوقات التي تسبب تباطؤها وتعثرها. وقد تم التركيز أساسا على ما يعزز لدى المتعلم الانتماء إلى الوطن، والمشاركة الإيجابية في مؤسساته،

والعيش في وئام وعزة وكرامة، وقبول الاختلاف والتسامح. ومما استبعد من القيم نذكر أساسا العدل والسلم وإن كانا مضمنين في كثير من التصرفات والأعمال المستحضرة. فهما على خلاف قيم أخرى، لا يتمتعان بمنزلة خاصة على نحو يجعل المتعلم يستوعب معانيهما، ويستحضر أبعادهما في أنشطته المدرسية، ويتعود على تمثلهما وتبنيهما في ممارسته اليومية (الداهي، 2019).

❖ **خاتمة:** تأسيسا على ما سبق يمكن القول، أن المؤسسات التربوية تحمل أهدافا وغايات سامية وفق استراتيجيات محددة، وهي تؤدي وظيفة في غاية الأهمية في نشر قيم المواطنة وترسيخها في وجدان الطلبة، باعتبارها مؤسسات تهدف بالدرجة الأولى إلى التنشئة الاجتماعية وتحقيق الاندماج. وإلى جانب المدرسة لا بد من الإشارة إلى الدور الأساسي الذي تطلع به الأسرة كاعتبارها النواة الأساسية للمجتمع تحتضن الفرد منذ ولادته وتصلق مواهبه وخبراته وتكون شخصيته منذ المراحل الأولى من حياته إلى أن يصبح فردا بالغا في المجتمع، لذا فتأدية المؤسسة التربوية لوظيفتها في ترسيخ القيم لدى الناشئة لا تتم بمعزل عن مؤسسة الأسرة التي يجب أن تنصب أهدافها التربوية ضمن نفس أهداف المدرسة، من هنا يمكن القول أنه أصبح لزاما على الأسرة أن تكون في تفاعل دائم مع المدرسة، وذلك بمساهمة مختلف مؤسسات وتنظيمات المجتمع الأخرى بغية تجاوز الوقوع في العشوائية وعدم التوافق بين مضمون وهدف البرنامج التعليمي ومكونات السياق الاجتماعي في العمل والدخول في شراكات حقيقية مع المؤسسة التعليمية ضمن سياسة وطنية مؤطرة تشريعيا وإداريا.

يعد مطلب التربية على قيم المواطنة والديمقراطية في الحقل التعليمي واحدا من الرهانات التي تركز عليها السياسات التربوية الحديثة، التي تسعى إلى إدماج قيم الديمقراطية وثقافة المواطنة بيداغوجيا عبر التربية الشاملة، بالإضافة إلى توفير بيئة اجتماعية وثقافية مجتمعية متناسبة مع الأهداف التربوية الشاملة، حتى يتحقق الانسجام البيداغوجي بين السياسة والتربية والثقافة مع الواقع المعاش للفرد ومدى تمكنه الفعلي والعملي من حقوقه ومن ممارسة واجباته ديمقراطيا.

ختاما، نستخلص أن التربية على السلوك المدني وقيم المواطنة والديمقراطية ضرورية لبناء شخصية الفرد الصالح الذي يخدم مصلحة وطنه ومجتمعه ويحافظ على المقومات وعلى الممتلكات وستحلى بالمسؤولية تجاه تلك الممتلكات والمؤسسات والأفراد. في خضم هذه السياسة التربوية يقع جزء من العبء أيضا على المعلم الذي يشكل حلقة مهمة في نقل ونشر القيم وترسيخها في أذهان الطلاب، ويتم ذلك من خلال التأكيد على نشر محاسن القيم والأخلاق وتلقيها، بهدف تعديل مواقف الطالب وتصحيح أفكاره وتقويم سلوكياته وتنمية قدراته الذهنية؛ وتشجيع الطلاب على المشاركة في الأعمال والأنشطة الخيرية في المدرسة والأحياء.

إضافة إلى ضرورة إعداد بيئة تعليمية مساعدة وملائمة تساعد على صقل الشخصية القيادية للمتعلم، فمن أهم أساليب التربية على القيم دمج القيم مع اهتمامات الطفل وعالمه المفضل، وتقديمها في طابع عملي تطبيقي يساهم المتعلم فيه بفعل أو نشاط ملموس معين بعيدا عن التنظير والإلقاء الجاف بغية تنمية روح المبادرة بأنشطة فعلية لترسيخ القيم، كالتطوع، والتبرع، والمساعدة، والتحفيز على تبني القيم ومواصلة استحضارها. وذلك من خلال تنمية مهارات الوعي الذاتي لديه لمواجهة الاتجاهات السلبية للسلوكيات والأفكار التي يمكن أن تجر تفكيره إلى أمور سلبية، من جهة ثانية العمل على تنمية روح التعاون بين المتعلمين وتشجيع العمل الجماعي وغرس الشعور بالمسؤولية والالتزام الأخلاقي، ومن ثم غرس مفهوم المواطنة الحية لتعزيز الشعور بالانتماء الوطني لديهم. ومنه تعزيز القيم الإنسانية ومكارم الأخلاق في نفوس التلاميذ ابتداء من حسن المعاملة وصولا إلى حماية المكتسبات المجتمعية والثروات الوطنية وتحمل المسؤولية تجاه تلك الممتلكات والأشخاص.

منهجيا، تتعدد أساليب تلقين القيم الأخلاقية والسلوكيات المدنية الايجابية، تبقى هذه التدابير مرهونة بالسياسات العامة للدولة في مجال التربية والتعليم، فالإرادة السياسية مطلب أساسي لإدراج القيم ضمن المنهاج التربوي وذلك في إطار عصرنة هذا القطاع الحيوي، ونشير في هذا الصدد إلى موقع الأسرة ضمن هذه المعادلة كونها النواة الأساسية لبناء المجتمع وضمان صلاحه وفلاحه، والتربية الأسرية لها دور كبير في ترسيخ وتنمية القيم الاجتماعية لدى الأبناء، ومن هنا لا بد من التنسيق والشراكة الفعالة بين المدرسة والأسرة لتحقيق أهداف التربية على القيم والسلوك المدني ضمن مقاربة تشاركية تعاقدية يكون للأسرة فيها مسؤولية في ترسيخ القيم لدى الطلاب، وذلك عبر تحسيس الأولياء بدورهم في هذا المجال. فمن المهم أن يعلم الآباء أبناءهم القيم، ما يساعد في تقدير الأطفال لهذه القيم والعمل بها، حيث تساعد عملية التلقين على جعل القيم أكثر بساطة ووضوحا للأطفال وتنعكس على تصرفاتهم واتخاذهم للقرارات، وسيكون من السهل عليهم تحديد توجهاتهم وما هو مقبول أو غير مقبول.

❖ قائمة المراجع:

1. إبراهيم، مجدي عزيز (2000). دراسات في المنهج التربوي المعاصر. القاهرة: مكتبة الأنجلو.
2. الداهي، محمد (2019). التربية على القيم في المدرسة ، الحوار المتعدد-العدد: 6305 - 2019 / 7 / 29 - 09:29 المحور: التربية والتعليم والبحث العلمي، الرابط <https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=644930>
3. العماري، الصديق الصادقي (2020). مدخل التربية على المواطنة في الصالح التربوي الجديد. مجلة مسالك التربية و التكوين، 3(1)، 55-70.
4. الكواري، علي خليفة ونافع، بشير والشميري، وآخرون (2004). المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
5. المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي (2017)، ملخص تقرير التربية على القيم بالمنظومة الوطنية للتربية والتكوين، المغرب، يناير 2017.
6. المجلس الأعلى للتعليم (2007). الندوة الوطنية حول "المدرسة والسلوك المدني" المنظمة من طرف المجلس الأعلى للتعليم الرابط 23-24 ماي 2007 <https://www.csefrs.ma/wp-content/uploads/2017/10/Resume-REAV-AR.pdf>
7. حمدان، محمد زياد (2015). التربية المدنية المندمجة في مجتمع عربي معاصر. سوريا: دار التربية الحديثة.
8. خضر، لطيفة إبراهيم (2006). دور التعليم في تعزيز الانتماء. القاهرة: عالم الكتب.
9. رستم، رسمي عبد الملك (2001). دور الإدارة المدرسية في تفعيل التربية المدنية في مرحلة التعليم قبل الجامعي في مصر. القاهرة: المركز القومي للبحوث التربوية.
10. سحبان، الحسن (2007). التجربة المغربية في مجال تنمية السلوك المدني. المغرب: أشغال ندوات المجلس الأعلى للتعليم.
11. قاسم، مصطفى (2006). التعليم والمواطنة. القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.
12. قلادة، ولیم سليمان (1998). نشأة مبدأ المواطنة في مصر. مجلة المواطنة، 1، ص ص.
13. مفتي، محمد أحمد علي (2014). المجتمع المدني والدولة المدنية. الرياض: المركز العربي للبحوث.
14. https://www.dafatir.net/vb/showthread.php?t=7919#Ysri_XXMLIU
15. Repères sur la 'citoyenneté' et la 'formation a la citoyenneté' (2012)
16. https://interferences.hypotheses.org/files/2012/12/08_03_17_FicheCitoy1.pdf
17. Alberta, E.(2005). Au cœur de la question: l'éducation civique et la formation aux valeurs Guide d'enseignement M-12. Direction de l'éducation française, Alberta, Canada.
18. <https://open.alberta.ca/dataset/2a2422f5-c968-44c3-9ce5-5b651c57a60c/resource/7d1ba8ad-ecda-4b5f-906e-173b8d356bbd/download/educationcivique-m-12.pdf>.